جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٣)

الاساليب المستخدمه فى التنبؤ بالاستهلاك العائلى وتجميع الدراسات الخاصه بدوال الاستهلاك المقدره من ميزانية الاسرة ومقارنة نتائجها

إعداد

د / ماجدة ابراهيم سيد فرج

مارس ١٩٨٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

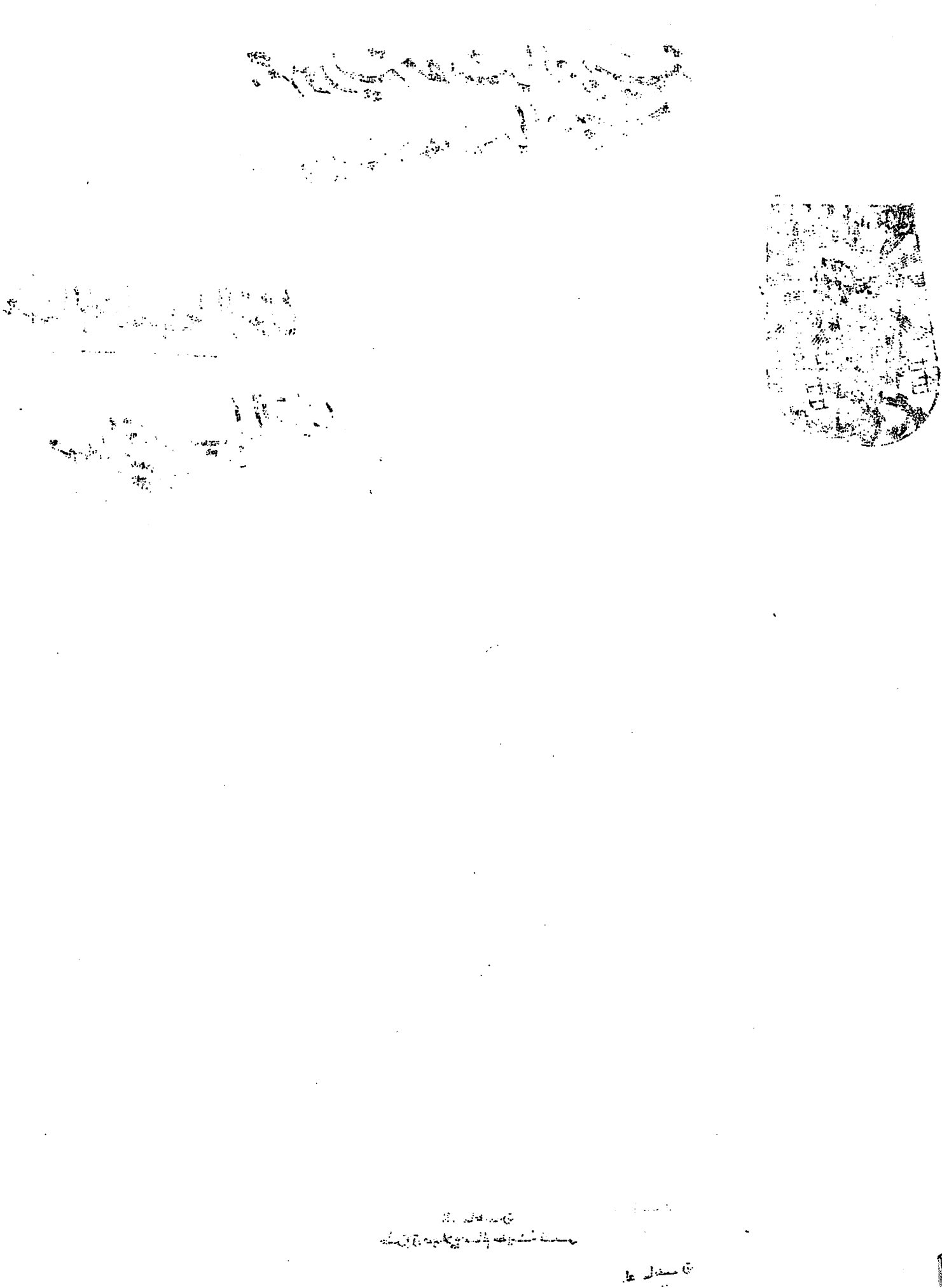

مقدمة :

سبق أن تناولنا فى ورقة العمل رقم (٢٨) الجزء الأول من دراسة موضوع آفاق الاستهلاك بتحليل العوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك العائلى ، ونتناول فى هذه الورقة تقييم لنتائج الدراسات الخاصة بدوال الاستهلاك المقدرة من أبحاث ميزانية الاسرة والأساليب المستخدمة فى هذه الأبحاث للتنبؤ بالاستهلاك العائلى .

وتجدر الاشارة الى أنه قد اعتمد فى هذا التقييم على الدراسات التى تمت بوزارة التخطيط والتعاون الدولى على البحثين اللذين أجريا عن ميزانية الاسرة عامى ٧٤/ ١٩٧٥ ، ٨١/ ١٩٨٢ .

وقد تم انتهاج هذا الاسلوب نظرا لأن الوزارة هى الجهة المركزية المناط بها اعداد الخطة العامة للدولة والقيام بالدراسات اللازمة لهذا الاعداد ، على الرغم من أن الوزارة لا تقوم بذاتها باجراء أبحاث ميزانية الاسرة حيث يتولاها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وتنقسم هذه الورقة الى قسمين : يتناول الأول منها تصنيف لطرق التنبؤ بالاستهلاك الخاص، أما الجزء الثانى فيتناول أبحاث ميزانية الاسرة حيث تتم مقارنة المرونات الانفاقية وتقييم الاسلوب الخاص بتقديرها وأسلوب التنبؤ بالاستهلاك .

القسم الأول

تصنيف طرق التنبوء بالاستهلاك الخاص :

هناك أكثر من طريقة للتنبوء بالاستهلاك الخاص ، وهذا يتوقف على مصدر المعلومات المستمرة والتى يعتمد عليها فى عملية التنبوء وعلى الطريقة الرياضية المستخدمة ، كما تتوقف على نوعية النموذج الرياضى المستخدم .

فطبقا لمصدر المعلومات يمكن تقسيمها الى :ـ

١ـ طرق تعتمد على بيانات أبحاث ميزانية الاسرة .

٢ـ طرق تعتمد على بيانات سلاسل زمنية ، أما فى صورة كلية عن الاستهلاك العائلى فى مجموعه أو سلاسل زمنية تخص سلعا معينة .

وكلا الاسلوبين مختلف عن الآخر ليس فقط من ناحية مصدر البيانات ولكن من ناحية دقة الطريقة الخاصة بحساب القيم المتنبوء بها .

فعلى سبيل المثال تتعلق بيانات أبحاث ميزانية الاسرة بفترة زمنية محددة وتوزيع معين للسكان على أساس متوسط الانفاق أو الدخل للأسرة . ونجد أن التنبوءات التى تؤسس على هذه الأبحاث غالبا ما تفترض أن المرونة الدخلية مساوية للمرونة الانفاقية (وهى التى تربط بين اجمالى الانفاق من جهة والانفاق على كل سلعة من جهة أخرى) وتعتبر أبحاث ميزانية الاسرة مصدر هام من مصادر المعلومات الخاصة بالاستهلاك العائلى لما تحتويه من بيانات تفصيلية عن الدخول (الانفاق) فى مدى كبير نسبيا يمكن معه تحديد النمط الاستهلاكى لكل سلعة منفردة ، كذلك فان تعلق أبحاث ميزانية الاسرة بفترة زمنية معينة وعلى مستويات مختلفة من الدخول يحقق أحد ميزاتها وهو امكانية استبعاد أثر الاسعار ، وبالتالى فان الاختلافات فى الكميات المشتراه من جانب الاسر المختلفة من سلعة معينة يرجع فى الأساس الى اختلاف الدخول والعوامل الاخرى التى قد تتعلق بالاسرة ، بعيدا عن عامل الاسعار ، كالموقع الجغرافى للاسرة (ريف ـ حضر) والفئات الاجتماعية الاقتصادية .

أما التنبوء بالاستهلاك العائلى على أساس بيانات سلاسل زمنية فغالبا ما ينشأ عنه المشكلات التى تتعرض لها مثل هذه السلاسل كمشكلات الارتباط بالداخلى بين المتغيرات نظرا لوجود اتجاه سائد عبر الزمن لكل متغير .

كما ويمكن تقسيم طرق التنبوء طبقا للطريقة الرياضية المستخدمة فى حسابه ، فهناك الطرق التى تعتمد على أساليب تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ، والطرق الخاصة باستكمال اتجاه الطلب ، والطرق المبنية على أساس مرونات الطلب الدخلية . وتختلف هذه الطرق من ناحية البساطة والتعقيد . فالطريقتين الاخيرتين تتميزا بالبساطة والسهولة عن طرق الانحدار المتعدد ، حيث أن طريقة الاستكمال لا تتطلب سوى تعريف دالة الطلب على أنها دالة فى الزمن ، أما الطريقة الاخرى فيمكن التعبير عن معدل التغير فى الطلب عن طريق المرونة ومعدل التغير فى العامل المقاس (الانفاق ـ السعر ...)

ويكون :

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{\Delta X}{X} \cdot \varepsilon$$

حيث Q الطلب على السلعة ، ΔQ تشير الى النمو فى الطلب ، X العامل المؤثر على الطلب ، ΔX معدل نمو هذا العامل ، ε المرونة الخاصة بهذا العامل .

وكل من هذه الطرق يمكن استخدامها فى حالتى ميزانية الاسرة والسلاسل الزمنية .

وأخيرا يمكن تقسيم طرق التنبوء طبقا لنوعية النموذج المبنى على أساسه القيم المتنبوء بها ، وهنا يمكن الفصل بين طريقتين :

١ـ الطرق الديناميكية للتنبوء والتى على أساسها يتميز النموذج المستخدم بالديناميكية كالتنبوء بالطلب باستخدام نماذج تتضمن فترات ابطاء .

٢ـ الطرق الاستاتيكية والتى تعتمد على نماذج استاتيكية فى الأساس .

ويلاحظ أن الطرق السابقة ليست هى الوحيدة ، فهناك طرق التنبؤ عن طريق التقدير التجريبى [1] والتى منها أسلوب الاستثارة و دلفن ... الخ وطرق المقارنة والطرق المعيارية .

وتعتمد طرق التنبؤ المعيارية على النسب المعيارية طبقا لحاجة الجسم الانسانى وفقا للتراكيب العمرية المختلفة من السلع الغذائية المتنوعة ، أما الطرق المقارنة فتعتمد على اختيار مجموعة اجتماعية أكثر تقدما فى هيكل طلبها الخاص ، كأن تكون مجموعة أسر لها متوسط دخل أعلى ، أو اقليم معين يتميز بتقدم هيكل طلبه ... الخ وعلى أساس هذه المقارنة يمكن تحديد الاتجاه العام بتحرك هيكل الطلب الخاص بالمجموعة أو الاقليم التى يحسب لها التقدير ، وتعتمد هذه الطريقة على سريان الظروف المعيشية والبيئية لمجموعة المقارنة على المجموعة الاخرى .

والشكل التالى يوضح تصنيف طرق التنبؤ الخاصة بالاستهلاك العائلى .

---

(١) تستخدم هذه الطرق بصورة أوسع نطاقا فى مجالات التنبؤ الاخرى كالتنبؤ العلمى والتكنولوجى فى مجالات معينة .

شكل (١)

تصنيف طرق التنبؤ الخاصة

بالاستهلاك العائلي

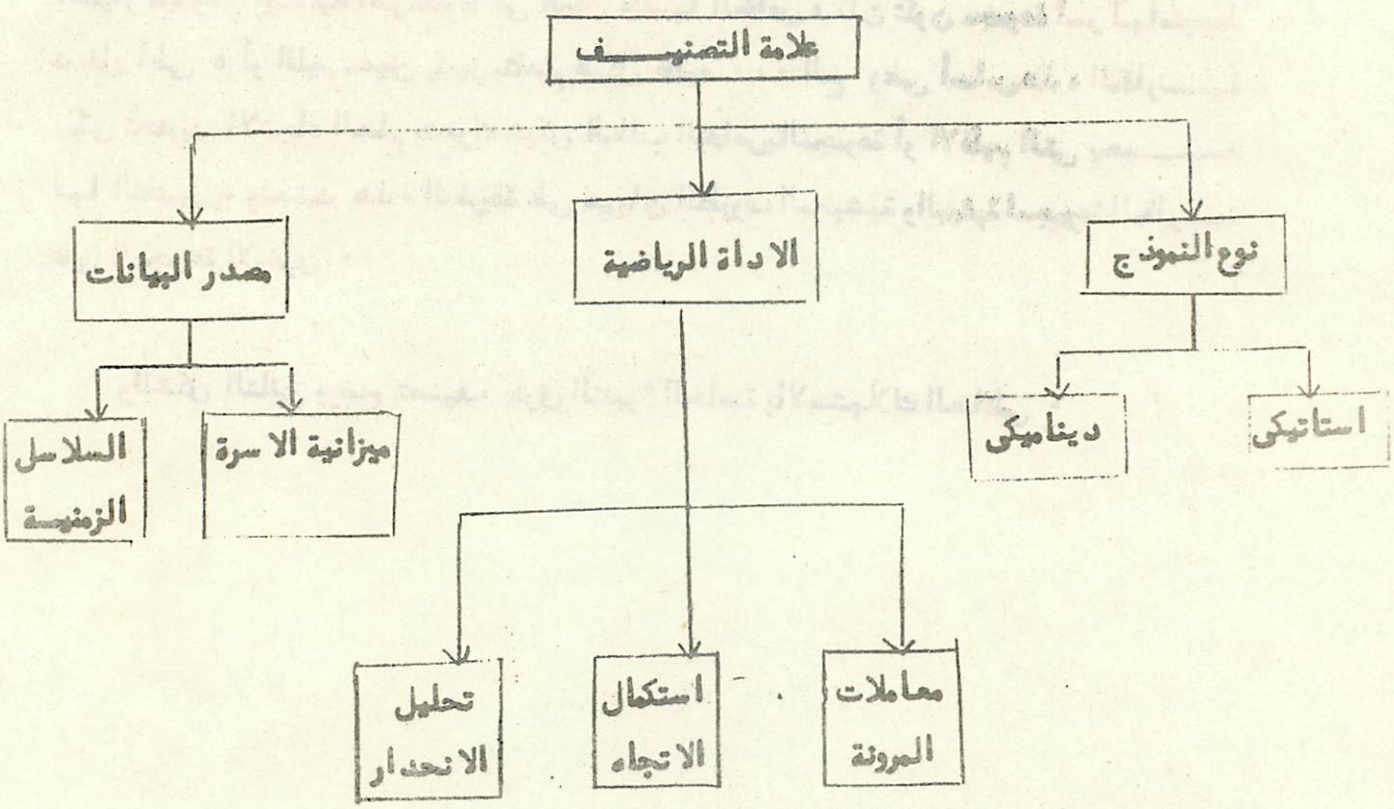

ونظرا لأهمية أبحاث ميزانية الاسرة كمصدر هام من مصادر الحصول على البيانات الخاصة والتي تفيد في عملية التنبؤ بالاستهلاك العائلي فستولي أهمية خاصة بها ولذلك فسنتناولها في النقطة التالية .

القسم الثانى

بحوث ميزانية الاسرة وأهم الدراسات المتعلقة بها

أولا : أهمية بحوث ميزانية الاسرة وأهم الدراسات المتعلقة بها

تعطى بحوث ميزانية الاسرة بالعينة معلومات واسعة عن الدخل والاستهلاك الخاص بالقطاع العائلى وبعض العوامل المؤثرة عليه (التركيب العمرى والنوعى للاسرة ، حجم الاسرة ، تغير دخل الاسرة والتوزيع السكانى ريف وحضر ، مما يعطى أهمية لهذه البحوث نظرا لامكانية استخدام بياناتها فى التنبؤ بالطلب للقطاع العائلى . وفى هذا المجال يمكن التنبؤ بالطلب عن طريق العلاقة بين الانفاق على سلع معينة ومتوسط الدخل وبعض العوامل الاخرى الواردة بميزانية الاسرة .

وقد أجريت بمصر أربعة بحوث لميزانية الاسرة سنة ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٢/٨١ . وقد هدفت هذه البحوث الى :

١- معرفة التوزيع النسبى للانفاق على البنود المختلفة لاستخدامه فى تركيب الأرقام القياسية لنفقة المعيشة .

٢- قياس مرونة الدخل للتعرف على مقدار التغير فى الانفاق على البنود المختلفة نتيجة التغير النسبى فى الدخل لمعرفة تأثير زيادة الدخل على هيكل الطلب .

٣- دراسة العلاقة بين الصفات الديموجرافية للاسرة ودخلها وهيكل الانفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات .

ومن عيوب هذه البحوث :

١- تباعد الفترة الزمنية بين كل منها .

٢- عدم شمول البحوث للفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة حيث يكتفى بالتقسيم الجغرافى الى ريف وحضر وطبقا لفئات الانفاق المختلفة .

٣- تهتم فقط هذه البحوث برصد الانفاق الكلى دون محاولة لاجراء أى تقديرات للدخل .

ولن نتعرض هنا لأوجه القصور (١) الخاصة بميزانيات الأسرة حيث أن الهدف هنا ينصب أساسا على أسلوب استخدام هذه البيانات فى التنبؤ واعداد الخطة .

تعتبر الدراسات الخاصة بالاستهلاك العائلى وتطبيقات بحوث ميزانية الاسرة فى مصر من أخصب الدراسات وأغزرها ، ورغم أن بحوث ميزانية الاسرة فى مصر قليلة العدد حديثة العهد ، الا أنه يلاحظ وجود كثير من الدراسات المتعلقة بها على مستوى معهد التخطيط (٢) والجامعات والهيئات العامة (٣) والدولية والمؤتمرات (٤) خاصة فى مجال التعرف على الأنماط الاستهلاكية ودراسة تأثير التغير فى الدخل على الانفاق على سلعة أو مجموعة سلعية معينة واستخدام بعض النتائج وصولا الى تنبؤات فى آجال مختلفة واجراء مقارنات بين الدراسات المختلفة (٥) ، لذا فان مجال الحصر هنا سيكون مضنى وغير مجدى نظرا لتشابه عدد كبير من هذه الدراسات من حيث المنهج وأسلوب التقدير المتبع لدوال الاستهلاك ، الا أننا سنحاول هنا القاء الضوء على دراستين تميزت بمناهجها البحثى وذلك لأهميتها العامة لقارىء هذه الورقة من ناحية وخصوصيتها فى هذا البحث نظرا لتعرض البحث فيما بعد لتقدير الاستهلاك العائلى الاجمالى ثم تقدير الاستهلاك لمجموعة سلعية من واقع ميزانية الاسرة ١٩٨٢/٨١ ، هذا بالاضافة الى جهد وزارة التخطيط والذى يمثل الاهتمام الأول لهذه الورقة كما سبق بيانه بالمقدمة .

---

(١) تم التعرض لهذا بورقة العمل رقم (٢٨) الخاصة بالعوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك العائلى — معهد التخطيط القومى — ديسمبر ١٩٨٤ .

(٢) أحدث دراسة تمت بمعهد التخطيط عن استهلاك الغذاء — مذكرة خارجية ١٢٩٩ مرجع سالف الذكر .

(٣) المجالس القومية المتخصصة لتطور الاستهلاك النهائى — القاهرة ١٩٧٩ .

(٤) كوثر شغراب . تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء فى مصر ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ١٩٨٠ ، دور الزراعة فى اشباع الحاجات الأساسية للسكان — دراسة الطاقة الاستهلاكية والانتاجية من المنتجات الحيوانية الغذائية وتقدير الاستهلاك لها حتى عام ٢٠٠٠ — المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين ١٩٨١ . صلاح الجندى نمط الاستهلاك فى ريف وحضر الجمهورية من خلال البيانات القطاعية ١٩٥٩/٥٨ ، ٦٥/٦٤ مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثالث .

(٥) حلقة مناقشة التحليل القطاعى الزراعى لدول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — القاهرة ٢٠—٢٦ اكتوبر ١٩٧٥ — دراسات للاتجاهات العامة التاريخية والتوقعات المستقبلة للاستهلاك الغذائى فى مصر .

- وأولى هاتان الدراستان هى دراسة فاشكاو • بمعهد التخطيط القومى المنشورة سنة ١٩٧٣ واستخدمت فيها بيانات بحث ميزانية الاسرة لسنة ٦٤/ ١٩٦٥ للتنبؤ بالطلب على السلع الغذائية وهذه الدراسة تتكون من جزئين •

- جزء نظرى يتعلق بالنموذج العام المستخدم وبعض خصائصه ، ثم يتطرق لدالة ومعاملات المرونة هذا بالاضافة الى التقدير الاحصائى لدوال الطلب حيث اختبرت الدوال الأسية وقد عرضت بثلاث طرق للتقدير مع عرض لاسلوب التنبؤ حتى عام ١٩٨٠ •

- جزء تطبيقى يتعلق بنوعية البيانات المستخدمة وتحليل للانفاق الاستهلاكى على المجموعات الرئيسية للسلع الغذائية (عشر بنود) ثم تحليل لـ ٢٧ بند من بنود السلع الغذائية وحساب القيمة التنبوئية لكل • وسنعرض فى ورقة تالية لهذه الدراسة بشىء من التفصيل •

- وثانى هاتان الدراستان هى دراسة العلاقات المتبادلة للطلب الاسرى على النواتج المزرعية الغذائية فى مصر (١) • وقد اهتم هذا البحث أساسا بتركيب مصفوفة العلاقات المتبادلة للطلب على السلع الغذائية فى مصر فى صورة مرونات سعرية مباشرة ومتقاطعة وقد اتبعت الخطوات التالية :-

١- اختبرت السلع وجمعت فى مجموعات قابلة للفصل (١٥ سلعة أو مجموعة سلع غذائية بالاضافة الى مجموعة واحدة للسلع والخدمات غير الغذائية على مستوى التجزئة وهى (القمح ودقيقه والخبز الجاهز - الارز - الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة ، الفول ، البقول الاخرى - اللحوم الحمراء - اللحوم البيضاء ، اللبن ونواتجه ، البيض ، الخضر ، الموالح ، الفواكه الاخرى ، السكر والسكريات - الأغذية الاخرى •

١- مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع - اكتوبر ١٩٨٤ - العدد ٣٩٨ ص ٧٣ ومابعدها •

٢ــ تزويد النموذج بتقديرات رقمية للمرونات الدخلية والسعرية المباشرة للسلع الفردية وللمرونات المتقاطعة للسلع داخل كل مجموعة قابلة للفصل .

٣ــ اتباع أسلوب فريش فى افتراض أن السلع المنتمية لمجموعة معينة تكون مستقلة فى الاحتياج عن السلع المنتمية الى مجموعة أخرى . هذا وقد استخدم نموذج فريش فى الحصول على المرونات المتقاطعة المقابلة لجميع السلع خارج المجموعة .

٤ــ اعتمد فى تحديد الأوزان الانفاقية للسلع المدروسة على بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة لسنة ٧٤/ ١٩٧٥ عن الانفاق الاسرى للفرد على السلع المختلفة من جملة الانفاق الاستهلاكى الاسرى الفردى فى كل من حضر وريف مصر ، ثم رجحت النتائج بنسبة عدد سكان الحضر والريف السائد فى متوسط عامى ٧٤، ٧٥ للحصول على أوزان انفاقية على المستوى القومى . واختبرت مرونة الطلب من دراسات سابقة مختلفة ، ومعظم هذه التقديرات تمثل فترة الستينات فيما عدا المرونات الخاصة بالسكر واللحوم فتغطى تقديراتها فترة السبعينات . (١)

٥ــ استخدمت علاقات مفروضة على دوال الطلب فى اكمال باقى معلمات المصفوفة كقيد الصف أو شرط التجانس فى الدرجة الصفرية فى الأسعار والدخل ، وتجميع انجل أى شرط الاضافة وقيد العمود أو تجميع كورنت وشرط التناسق أو شرط سلاتسكى وشرط سالبية الأثر الاستبدالى .

سعر

وقد انتهت الدراسة الى أن جميع الاغذية عدا الذرة الشامية ذات أثر مكمل على استهلاك جملة الاغذية ، بينما هو ذا أثر بديل على استهلاك السلع والخدمات غير الغذائية . كما أن سعر جملة الأغذية كان بالمثل مكملا لاستهلاك جميع الأغذية الفردية عدا الذرة الرفيعة ، فى حين أن سعر السلع والخدمات غير الغذائية كان بالمثل ذا أثر بديل على استهلاك جميع الاغذية الفردية عدا الذرة الرفيعة ، وتماثلت

---

(١) مصر المعاصرة ــ مرجع سالف الذكر ص ٨٧ .

القيم الرقمية مع اختلاف الاشارة لآثار سعر جملة الاغذية وجملة السلع والخدمات غير الغذائية على استهلاك الاغذية الفردية ٠

— أما جهود وزارة التخطيط فى مجال دراسة الاستهلاك العائلى والتنبؤ به فهى كثيرة نظرا لأنها الجهة المسئولة عن اعداد الخطة وتحضير الدراسات اللازمة لهذا الاعداد لذلك فسنهتم بالقاء الضوء على ما تم تنفيذه بهذا الخصوص من جانب وزارة التخطيط فى الفترة ٧٩ ــ ١٩٨٣ فى ثلاث زوايا أساسية وهى :

مقارنة المرونات الانفاقية وتقييم الاسلوب الخاص بتقدير هذه المرونات وأخيرا تقييم أسلوب التنبؤ بالاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ٠

أولا : مقارنة المرونات الانفاقية :

يتم مقارنة المرونات بهدف التعرف على التغير فى درجة أهمية السلع المختلفة بالنسبة للمستهلك بما يعكس بدوره مدى التغير فى أنماط الاستهلاك عبر السنوات المختلفة ، خاصة وأن الفترة الزمنية بين كل بحث وآخر طويلة بدرجة تسمح معها بدراسة مدى التغير فى الانماط الاستهلاكية ذلك أن بعض العوامل التى قد تتسم بالثبات فى المدى القصير ويصعب التعرف على أثرها فى فترة زمنية محدودة ، يمكن أن تمارس آثارها فى الفترات الطويلة نسبيا كأثر توزيع الدخل أو تغير بعض العادات والتقاليد ٠٠٠ الخ (١)

وفيما يلى الجدول رقم (١) الذى يوضح قيم المرونات المختلفة لبعض المجموعات السلعية والمستخرجة من بحوث ميزانية الاسرة ٠

---

(١) تم التعرض لهذا الموضوع فى ورقة العمل رقم (٢٨) مرجع سالف الذكر ٠

جدول رقـــم (١)

المجموعات السلعية (١)	المرونة في ٥٩/٦٠		المرونة ٦٥/٦٦		٧٤/٧٥ دورة اولى		٧٤/٧٥ متوسط اربع دورات		٨١/٨٢ متوسط جمهورية
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
الحبوب والنشويات	٠٥ر	١ر	٣٤ر	٤١ر	١٨ر	٤٧ر	٨٢ر	٩١ر	٨٥ر
التبول الجافـه	٣٦ر	٨٣ر	٣٧ر	٣٧ر	٢٩ر	٦٩ر	٨١ر	٩٠ر	٨٤ر
لحوم وداجـن					١٠٤ر	١١ر	١٠٢ر	١٠٠ر	١٠٢ر
أسماك وقشريات	٨٩ر	١١ر	١٠٠ر	٨٩ر	١٠٧ر	١٠٢ر	٩٩ر	١٠٣ر	١٠٠ر
بيـــض					١٧ر	١٣٠ر	١١٠ر	١١ر	١١ر
الالبان ومنتجاتها	١٠٦ر	١١ر	١٤٠ر	٧٥ر	١٠٨ر	١٠٧ر	١٠٣ر	١٠٢ر	١٠٣ر
الخضر الطازجه والمحفوظة	٧٩ر	٩٦ر	١٣٠ر	٨٣ر	٥٤ر	٦٠ر	٨٩ر	٩١ر	٨٩ر
الفواكه الطازجه والمحفوظه	١٣٤ر	١٤٧ر	١٣٤ر	١٤٠ر	١١٢ر	١١٥ر	١٠٤ر	١٠٧ر	١٠٥ر
المكيفـات	٨١ر	٩٧ر	٧٩ر	٩٧ر	٦٥ر	٨٧ر	٨٦٨ر	١٠٠٩ر	٩٢ر
سكر واغذية سكرية	٧٣ر	٨١ر	٩٤ر	٧٨ر	٦٧ر	٨٢ر	٩٣ر	٩٦ر	٩٤ر

(١) وقد أجريت مقارنة بين المرونات المختلفة (٥٩/٦٠ ، ٦٥/٦٦ ، ٧٤/٧٥ دورة اولى) ومنحنى الضرورة لكل مجموعة كما يلـــى :ـ

---

(١) وزارة التخطيط الشعبية المركزية للاستهلاك :ـ استراتيجية الانفاق الاستهلاكى فى ج ٠م ٠ع عند وضع خطـة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٠ المجلد الاول ٠
قدرت المرونات بالمعادلة اللوغاريتمية لوص = لوأ + بلو س ٠

(٢) شاى وبن ٠

مجموعة الحبوب والنشويات : (حضر) تميزت مرونه هذه المجموعة بالارتفاع النسبى فى سنة ٦٥/٦٦ عن سنه ٥٩/١٩٦٠ ثم انخفضت فى سنه ٧٤/١٩٧٥ وقد ترتب على ذلك الخروج بنتيجة تعنى ان ضرورة هذه السلع زادت عما كانت علية فى سنة ٦٥/١٩٦٦ ، أما فى الريف فيمكن القول ان ضرورة هذه المجموعة زادت فى سنة ٧٤/٧٥ ، ٦٥/٦٦ عما كانت علية فى سنة ٥٩/١٩٦٠ .

وجدير بالذكر هنا أن التحليل مقلسل حيث اعتمد على نتائج الدورة الاولى لبحث ٧٤ / ٧٥ فاذا انتقلنا الى نتائج الاربع دورات لوجدنا ان المرونة تتسم بالتزايد المستمر من ٥٩/٦٠ وحتى ٧٤/١٩٧٥ خاصة بالنسبة للحضر اما الريف فيستثنى من ذلك سنة ٦٥/١٩٦٦ حتى يتبين ان ضرورة هذه النوعية كانت اكثر منها فى اى وقت اخر حتى لو قورنت النتائج جميعا بمرونات ميزانية ٨١/٨٢ مما يعنى الانتقال الى سلعة اخرى .

مجموعة البقول الجافة :

يمثل العدس والفول العنصران الاساسيان فى هذه المجموعة ، وقد استنتج ايضا ان ضرورة هذه المجموعة حضر قد زارت فى بحث ٧٤/٧٥ عن الدرجة التى كانت سائدة عام ٥٩/٦٠ وان هناك ارتباط عكس بالنسبة للحضر بين الانفاق الاستهلاكى على مجموعة الحبوب والنشويات ومجموعة البقول اما فى الريف فان اتجاه الضرورة الخاص بهذه المجموعة توازن تقريبا مع مجموعة الحبوب والنشويات مما يشير الى عدم تغير نمط النشويات والبروتينات النباتية .

مجموعة اللحوم والدواجن والاسماك والبيض .

تشير البيانات الى انخفاض الضرورة الخاصة بهذة المجموعة فى (الحضر) ويلاحظ ان ذلك جاء مصحوبا بارتفاع الضرورة الخاصة بمجموعة البقول .

اما بالنسبة للريف فقد زادت ضرورة مجموعة البروتينات الحيوانية غير الالبان ومنتجاتها) خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ٦٥/١٩٦٦ ثم بدات تتجه نحو الانخفاض فى ٧٤/١٩٧٥ فى مجموعات

اللحوم والدواجن والاسماك والقشريات وكذلك البيض واستنتج ان البروتينات النباتية لا زالت تشكل المصدر الاساسى للبروتينات فى كل من الريف والحضر ٥٩/١٩٦٠ - ٧٤/١٩٧٥ فيما عدا بعض الانحرافات فى انفاق الريف على البروتين عام ٦٥/١٩٦٦ .

والملاحظ على هذا التحليل بالاضافة الى عدم موضوعية فى اعتماده على نتائج الدورة الاولى لبحث ميزانية ٧٤/١٩٧٥ كما سبق ذكره ، فانه جاء مغايرا لحقيقة اتجاه المرونه كما هى موجودة بالجدول فنجد ان اتجاه الضرورة بالنسبة لمجموعة البقول الجافة أخذ يتناقص حتى وصلت ادناها فى ميزانية اسره ٨٢/٨١ فالنمط الاستهلاكى متوازى فى الحبوب والنشويات والبقول الجافة سواء فى الريف او الحضر .

أما مجموعة اللحوم والدواجن فنجد ان ضرورتها كانت فى اقصاها فى ٥٩/١٩٦٠ ، هذا وتعتبر ضرورة اللحم والدواجن والبيض اكثر منها بالنسبة للاسماك والقشريات لميزانية ٨٢/٨١ ، وهذا عكس ماهو موجود بميزانية ٧٤/٧٥ - متوسط الجمهورية حيث نجد ان الاسماك كانت اهم فى موقعها من اللحوم والدواجن وكذا البيض خاصة بالنسبة للحضر .

اما الخضر الطازجة والمحفوظة فنجد انها من البنود الهامة حيث تتمتع باهمية كبيرة نظرا لطبيعة الاستهلاك المصرى الذى يعتمد كثيرا على الخضروات ، وفى حين نجد ان مرونة الانفاق على الخضروات فى الريف أعلى منها فى الحضر فان ذلك يرجع اساسا للاستهلاك الذاتى لمثل هذه المنتجات فى الريف عن الحضر ، اما الفواكة فان أهميتها اقل اذا ماقورنت ببند الخضروات ، الا أننا بالنسبة لميزانية ٨٢/٨١ نجد ان مرونة الفواكه تقترب من الواحد مما قد يعنى انها بدات تحتل مكانه ضرورية فى الانفاق الاسرى عن ذى قبل .

والنظرة الكاملة للجدول السابق يمكن ترتيب المجموعات السلعية حسب ضرورتها كما هو وارد بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

ترتيب المجموعات السلعية طبقا لمرونتها .

المجموعات السلعية	المرونة ٥٩/٦٠		٦٥/٦٦		٧٤/٧٥			٨١/٨٢
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	متوسط الجمهورية	متوسط الجمهورية
الحبوب والنشويات	١	١	١	١	٢	٢	٢	١
البقول الجافة	٢	٣	٢	٢	١	١	١	٧
سكر واغذية وسكرية	٣	٢	٣	٤	٤	٤	٤	٩
خضر طازجة ومحفوظة	٤	٤	٥	٥	٣	٣	٣	٤
لحوم وداجن					٦	٥	٦	٢
أسماك	٥	٦	٤	٦	٥	٧	٥	٨
بيض					٩	٩	٩	٣
البان ومنتجاتها	٦	٥	٧	٣	٧	٦	٧	٦
فواكه طازجه ومحفوظة	٧	٧	٦	٧	٨	٨	٨	٥

يلاحظ من الجدول الترتيبى السابق (٢) أن الحبوب والنشويات من السلع الهامة والضرورية للمستهلك المصرى فهى تحتل مكان الصداره بالنسبه لضرورتها عن أى سلعة أخرى خاصه وأن هذه المجموعه السلعيه تحتوى على الأرز الذى يعتبر سلعه أساسيه للمستهلك فى كل من الريف والحضر ولذلك فاننا لانجد اختلافات بالنسبة لبيانات المرونه الخاصه بـ ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦٥/٦٦ ، ١٩٧٥/٧٤ فى الريف والحضر فى هذا الشأن أما البقول الجافه فحتى ١٩٧٥/٧٤ كانت ذا وضع متميز خاصه اذا ماقورنت بمجموعة البروتين الحيوانية فيمكن استنتاج بسهوله أن البروتين النباتى كان المصدر الرئيسى للبروتين للمستهلك المصرى بعكس الحال بالنسبة لميزانية ٨٢/٨١ حيث تبين سقوط الأهمية النسبية لمجموعة البقول الجافة وتقز البيض واللحم والدواجن الى قائمة السلع الضرورية ويمكن تعليل مثل هذه النتيجة على أساس مجموعة من الاعتبارات وهى :

١ــ ارتفاع أسعار (١) مجموعة البقول الجافة (الفول ــ الفاصوليا ، اللوبيا ،) بالنسبة للمستهلك بدرجة كبيرة مما دعى المستهلكين الى التحول الى البدائل الأخرى .

٢ــ زيادة الكميات المعروضه من البيض مما أثر على أذواق المستهلكين فنجد أن البيض أصبح يحتل المكانه الثالثه فى مجموعة السلع الضرورية .

٣ــ دخول واقبال المستهلك على اللحوم والدواجن المجمده نظرا للتفاوت الكبير فى أسعارها عن الطازج منها وكذا الاسماك المجمده .

٤ــ نجاح سياسة تحول المستهلك الى اللحوم البيضاء .

٥ــ عوامل التقليد والمحاكاه لدى بعض الفئات بدأت تمارس آثارها فى تغيير أنماط الاستهلاك المعتاده فى المجتمع .

---

(١) الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية (١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠) لمجموعة البقول الجافه لسنه ٨٢/٨١ = م٥٠٦ واللحوم والاسماك والدواجن والبيض م٥٣٨ بينما كان فى سنة ١٩٧٥ م١٩٢ ، م٢١١ على الترتيب أما الريف فكان فى ٨٢/٨١ = ٤٩٦ر٣ ، ٥٩٦ وفى ١٩٧٥ كان ١٩٧ ، م٢١٧ للبقول واللحوم على الترتيب .

٦- ارتفاع أسعار الاسماك الطازجه بالمقارنه باللحوم البيضاء - الدواجن خاصه - ولذلك نجد هبوط الاهميه النسبيه لها .

وسنعرض فيما بعد للمرونات الخاصه بهذه السلع من واقع بحث الغذاء الذى تم فى مصر سنة ٨٣

كما يلاحظ من الجدول العلاقة العكسيه بين ضرورة بند السكر والأغذيه السكريه مع مجموعة الفواكه الطازجه والمحفوظه مما قد يعنى حدوث تطور فى ترشيد الاستهلاك من الأغذيه السكرية فى صالح مجموعة الفواكه الطازجه والمحفوظه خاصه أن هذه الفترة شهدت دخول نوعيات مختلفه من الفواكه المحفوظه والطازجه لم تكن موجوده قبل ذلك بالاضافه الى علاقة تزايد الطلب على هذه المجموعه بارتفاع مستوى المعيشة .

خلاصة القول فان الحبوب والنشويات لازالت تشكل العنصر الهام فى غذاء الفرد ، ورغم أن البقول الجافه حتى عام ١٩٧٥/٧٤ كانت تشكل المصدر الرئيسى للبروتينات الا أن هذا النمط تغير ودخلت البدائل الحيوانية بدرجة هامه على الفائده الحرية .

ونستطيع تلمس ذلك من قيم المرونات المستخرجه من بحث الغذاء [1] ومن نسبة الانفاق الاستهلاكى الجارى الى الانفاق الاستهلاكى الماضى ، الموضحة بالجداول رقم (٣) ، (٤) التالية .

---

(1) Subsidy conference held by IFPRI and INP in Cairo, July, 1983 PP 341.

جدول رقم (٣)

نسبة استهلاك الغذاء الحالي الى السابق
(بحث الغذاء) (١)

البنـــد	حضـــر		ريـــف	
	١٩٨١/١٩٨٠ / ١٩٦٥/١٩٦٤	١٩٨١/١٩٨٠ / ١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٨١/١٩٨٠ / ١٩٦٥/١٩٦٤	١٩٨١/١٩٨٠ / ١٩٧٥/١٩٧٤
الذرة	٤١ر	٨٧ر	٧٩ر	١ر١٧
القمح	٣٦ر	٧٥ر	٧١ر	٨٤ر
دقيق قمح	٤ر٤١	١ر٣٩	٥ر٠٨	٢ر٨١
خبز	١ر٣٣	١ر١٢	١ر٨٣	١ر٤٢
أرز	١ر٢٤	١ر٠٥	١ر٩٥	١ر٨٥
فول	٩٢ر	٧٧ر	١ر٢٥	٩٣ر
عدس	٤٢ر	٤٣ر	٧٦ر	١ر١٦
سكر	٢ر٠٦	١ر٩٣	٢ر٠٢	١ر٢٥
زيت	—	١ر٩٣	—	١ر٠٨
لحم ودجاج	١ر٦٤	١ر٩٥	٢ر٦٣	٢ر٧٥

(١) مرجع سالف الذكر

من الجدول (٣) يتضح انخفاض الاهمية النسبية للذرة والقمح والعدس وكذا الفول بالنسبة للحوم والدجاج بالنسبة للحضر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاننا نجد اتجاه عام يميل الى الانخفاض فى استهلاك ٨٠/٨١ الى ٧٤/١٩٧٥ عن استهلاك ٨٠/٨١ الى ٦٤/١٩٦٥ أما الملاحظة الجديرة بالأهمية فى هذا الجدول هى الزيادة الملحوظة فى استهلاك اللحم والدجاج فى الريف عموما وعلى الأخص نسبة استهلاك ٨٠/١٩٨١ الى ٧٤/ ١٩٧٥ وعموما فان معدلات نمو الاستهلاك فى الغذاء تفوق نظيرتها فى الحضر وقد يرجع ذلك لعدة أسباب :

(١) معدلات النمو الطبيعية للسكان فى الريف أكبر منها فى الحضر .

(٢) ارتفاع مستوى الدخول فى الريف الى المستوى الاعلى من حد الكفاف نتيجة انتشار ظاهرة هجرة الكثير من سكان الريف الى البلاد العربية واستخدام تحويلاتهم النقديه لتمويل احتياجات - خاصة الغذائية - أسرهم .

(٣) تحسن مستوى الدخل عموما فى الريف لعدم اعتماده على الدخول الزراعية فقط نتيجة ظهور دخول نتجت من أنشطة غير زراعية لتوافر بعض الخدمات الحكوميه وغير الحكومية ودخول بعض الانشطة الصناعيه ، زيادة الدخول الزراعية نتيجة للمحاصيل غير التقليدية التى يتجه اليها المزارعون لتحسين أوضاعهم .

(٤) يمثل الانفاق على الغذاء فى الريف أهم البنود نظرا لضآلة المنفق على وسائل الترفيه والنقل والمواصلات وكذا السكن حيث تمثل هذه البنود نسبة يعتد بها فى الانفاق الاستهلاكى العائلى بالنسبة للحضر .

جدول رقم (٤)

مرونة الإنفاق من واقع (بحث الغذاء)(١)

البند	المرونة		الترتيب	
	حضر	ريف	حضر	ريف
أرز	١٨ر	٣٠ر	١	٢
فول	١٠٠ر	٤٧ر	١١	٤
عدس	٢٥ر	١٨ر	٣	١
لحم طازج	٦٤ر	٩٩ر	١٠	٨
دجاج طازج	١٦ر	٤٢ر	١٢	٣
سمك طازج	٢ر	١٤ر١	٨	٩
لحم مجمد	ـ ٠٨ر	٩٦ر	٢	٧
دجاج مجمد	٤٩ر	—	٧	—
سمك مجمد	ـ ٣٢ر	—	٥	—
بيض	٣ر	٠ر	٩	٦
فول مدمس	ـ ٣٩ر	٤٨ر	٦	٥
طعميه	ـ ٣٠ر	٤٠ر١	٤	١٠

(١) مرجع سالف الذكر .

بتأمل الجدول رقم (٤) تتضح ضرورة السلع المجمدة (نظرا لانخفاض اسعارها عن الطازجة) كالدجاج والسمك واللحم خاصة فى المناطق الحضرية ،هذا بالاضافة الى انه رغم ضرورة هذه السلع والتى تتمثل فى ضالة مرونتها الانفاقية الا اننا نجد فى نفس الوقت ان بعضها وعلى الاخص اللحم والسمك - فاللحم يكاد ان يكون عديم المرونه حيث بلغت (- ٠٨ر) - يعتبر من السلع الرديئة بالنسبه للمستهلك وهذا يعنى ان زيادة دخل المستهلك تشجعه على تغيير نمط استهلاكه وتحوله عن استهلاك هذه النوعية خاصة وان مرونه اللحم الطازج ليست كبيرة فهى تساوى ٦٤ر ،فى حين نجد ان المرونه الانفاقية للدجاج الطازج مرتفعة بالنسبه للمجمد ، أما الفول وهو اهم البقول الجافة فمرونته مرتفعة بالنسبه لمجموعة اللحوم والاسماك عموما والدواجن المجمدة وكذا البيض وجدير بالملاحظة هنا ان الفول المدمس والطعمية رغم اهميتها الكبيرة فيعتبرا ايضا من السلع الرديئة فزيادة الدخل هنا تعنى تخلى المستهلك عن مثل هذه الاكلات والبحث انواع تفضلها اخرى .

اما بالريف فنجد ان اهم مصدر للبروتين الحيوانى هو الدجاج الطازج ثم يمثل الفول بنوعية مكانه رئيسية فى مجموعة السلع الغذائية بالريف .

ثانيا : تقييم الاسلوب الخاص بتقدير المرونات .

تنبع أهمية تقييم اسلوب تقدير المرونات من كونها عنصر هام فى اجراء عملية التنبؤ فالهدف من حساب المرونه هو التنبؤ بالزيادة فى الاستهلاك نتيجة التغير فى الدخل ويمكن تلخيص ملاحظاتنا فيما يلى :

١ - أعتمد فى تقدير المرونات للسلع المختلفة على صيغة رياضية واحدة سواء كانت هذه السلع غذائية او غير ذلك وهى الدالة اللوغاريتمية والتى تفترض ثبات المرونه على جميع المستويات الدخلية مما يعنى الغاء تاثير توزيع الدخل .

٢ - اغفال تقسيمات المجموعات السلعية الى سلع ضرورية وكمالية وشبه كمالية ،صحيح ان التفرقة امر صعب وتحتاج الى تحديد واتفاق بشأن ماهية السلع الضرورية والكمالية الا ان استخدام نموذج واحد امر غير مرغوب فيه من ناحية اخرى .

٣ - استخدام الانفاق - كما هو شائع - كبديل للدخل عند حساب المرونه فى حين ان الدخل يتكون من عنصرين الانفاق والادخار واعتبار الانفاق بديل عن الدخل ينطوى على فرض

أساسى وهو ان نسبة الادخار الى الدخل ثابته وعلى كل فان هناك علاقة بين المرونه الانفاقية والدخلية حيث أن : المرونه الدخلية للسلعة = المرونة الانفاقية × مرونه الانفاق الكلى بالنسبه للدخل

فان كانت I تمثل الدخل

e المنفق على سلعة ما

E اجمالى الانفاق الاستهلاكى

فان المرونه الدخلية بالنسبة للسلعة يمكن كتابتها على الصورة

$$\frac{I}{e} \cdot \frac{de}{dI} = \left(\frac{de}{dE} \cdot \frac{E}{e}\right) \cdot \frac{dE}{dI} \cdot \frac{I}{E}$$

حيث $\frac{de}{dE} \cdot \frac{E}{e}$ المرونه الانفاقية الخاصة بسلعة معينة .

$\frac{dE}{dI} \cdot \frac{I}{E}$ تمثل مرونه الانفاق الكلى بالنسبه للدخل .

ويمكن تقدير مرونه الانفاق الكلى بالنسبه للدخل عن طريق بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالدخل من ناحية والانفاق الكلى من ناحية اخرى . كما ان هناك بعض المحاولات للحصول على تقديرات الدخل على مستوى الفئات الانفاقية المختلفة من واقع ميزانيات الاسرة لكل من الريف والحضر (١) .

٤ — حسبت المرونه الانفاقية لكل فئه انفاقية ولكل مجموعة سلعية اوخدمية من معادلة الخط المستقيم وهو مايتعارض مع حساب المرونه الانفاقية للمجموعة السلعية باستخدام الدالة اللوغاريتمية و وهذا الاستخدام للصورة الخطية لجميع السلع ولجميع الفئات الانفاقية يفترض تجانس الاسر المبحوثة فيما يختص باحتياجاتها واذواقها الاستهلاكية كما نفترض

---

(١) د . كريمة كريم بحوث ومناقشات موتمر الاقتصاديين المصريين السابع ١٩٨٢ والثالث ١٩٧٨ توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات — تقدير وتوقع . توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر . قد ترد ملاحظات على هذه الدراسات حول مفهوم الدخل وكيفية حسابه الا ان التطبيق قد يأتى بنتائج افضل مما لو تجاهلنا اثر الدخل كلية هذا بالاضافة الى أن المحاولات العملية للتطبيق يمكن ان تؤدى الى التصحيح التدريجى للقياس وتحديد اكثر للمفاهيم .

ثبات اسعار السلعة الواحدة وهذين الفرضين من الصعب تحققهما عمليا ، فالسلع الضرورية (غذائية او غير غذائية) فى الظروف المصرية لها سعران اسعار مدعمة واسعار حرة .

هذا بالاضافة الى ان النموذج الخطى يستخدم غالبا فى الحالات التى تتمتع بتغيرات طفيفة او محددة فى بيانات الانفاق الكلى .

استخدام هذا الاسلوب — الخطى يفترض فى النهاية ثبات المرونه بالنسبه للفئة الانفاقية ذلك انه يتم استخراج المرونه عند متوسط انفاق استهلاكى فى الشريحة الانفاقية التى يتم حساب المرونه لها .

٥ — اتخذ تقرير المرونات السالف ذكره فى النقطة الرابعة لقياس ما يسمى درجات التغير فى الاشباع (١) (اى تغير مواقف درجات الاشباع طبقا لتغير حجم الموارد الانفاقية من كافة المجموعات السلعية .

ويلاحظ هنا انه قد عبر عن الاشباع بمفهوم نقدى وليس كمى فقد يكون الاشباع هنا اضطرارى بطبيعة حجم الموارد المتاحة والموجهة للانفاق على المجموعات السلعية المختلفة . فالمرونة الانفاقية تقيس التغير فى الطلب من وجهة نظر القوة الشرائية للمستهلكين ، اما المرونه الكمية — تغير الكميات المطلوبة من السلعة بالنسبة للتغير فى اجمالى الانفاق الاستهلاكى — فهى تقيس الاشباع المادى للطلب وهناك علاقة بين المرونتين فنجد ان .

المرونه الانفاقية = المرونة الكمية + مرونه السعر او النوع (٢) .

وتتساوى المرونه الانفاقية والمرونة الكمية مع ثبات سعر السلعة الواحدة فى جميع الاسواق وقد خلص من هذا المفهوم النقدى للاشباع انه اذا تساوى النمط الاستهلاكى فى مجموعات الانفاق المختارة على مجموعات سلعية (غذائية بعينها) فهذا يعنى ان المجتمع اختلاف مجموعاته

---

(١) وزارة التخطيط الشعبية المركزية للاستهلاك — استراتيجية الانفاق الاستهلاكى مرجع سبق ذكره ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) اذا فرض ان الانفاق على سلعة يساوى e سعرها يساوى P وكانت الكمية المطلوبة تساوى Q فان

$$e = PQ$$

$$\therefore \frac{de}{dE} = \frac{dP}{dE} Q + \frac{dQ}{dE} . P$$

$$\frac{E}{e} \frac{de}{dE} = \frac{dP}{dE} . \frac{Q}{e} E + \frac{dQ}{dE} . \frac{PE}{e}$$

$$\therefore \frac{E}{e} . \frac{de}{dE} = \frac{dP}{dE} . \frac{E}{P} + \frac{dQ}{dE} . \frac{E}{Q}$$

الانفاقية يكيف اسلوب انفاقه ويوزعة داخل نطاق كل مجموعة سلعية معتمدا فى ذلك على اسلوب البدائل

وجدير بالذكر ان مفهوم البدائل بهذا الاسلوب السابق قد اتسع وخلف حيث يمكن ان يتضمن الاختيار بين الاسواق المختلفة للسلعة (سعر مدعم او غير مدعم وبذلك اعتبرت المرونه الانفاقية كمؤشر عن حالة الاشباع .

ثالثا : تقييم اسلوب التنبؤ بالاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠

أعدت وزارة التخطيط - شعبة الاستهلاك - تنبؤاتها عن الكميات المتوقع استهلاكها حتى عام ٢٠٠٠ باستخدام المعادلة .

$$ك س_{ن} = ك س_{1} (1 + ع م)^{ن} (1 + ن)^{ن}$$

حيث $ك س_{ن}$ كمية السلعة المطلوب حساب توقعها فى السنة المستهدفة .

$ك س_{1}$ كمية السلعة فى سنة الاساس .

ع متوسط معدل نمو الدخل الفردى

ن معدل النمو السكانى . م مرونه السلعة .

واتخذت بيانات ١٩٧٥ سنة اساس

ويلاحظ على المعادلة السابقة انها تفترض مجموعة افتراضات .

١ - ثبات المرونات الدخلية بالنسبة لكل سلعة عبر فترة التنبؤ كما ان هذه المعادلة يمكن ان تتاثر بتقديرات المرونه .

٢ - سريان الانماط الاستهلاكية فى سنة الاساس على السنوات المتنبأ بها وقد يؤثر ذلك على دقة التقديرات خاصة عند استعمال بيانات ميزانية الاسرة والتى تمثل فترة زمنية محددة قد تعكس تغيرات استهلاكية فى بعض السلع غير حقيقية طبقا لوفرة او قصور فى عرض سلعة معينة من شانها التاثير على الميل الاستهلاك فى الفترة التى يعد فيها البحث .

٣ - استقرار السياسات المالية فى الاعوام التالية على سنة الاساس ، فمما لاشك فيه ان المالية تؤثر على سلوك المستهلك .

٤ - عدم تغير اذواق المستهلكين[1] واغفال عنصر التقليد والمحاكاه خاصة عند التنبؤ الخاص بمجموعة السلع الكمالية او المعمرة فهذه المجموعة من السلع تتأثر بالاسلوب الفنى المستخدم فى الانتاج وبالتالى فعند فئات اتفاقية معينة يتدخل عنصر التقليد والمحاكاه بصورة كبيرة ليس لزيادة درجة الاشباع من الناحية الكمية (نظرا لتواجد هذه السلع فى حورة هذه الفئات) ولكن من الناحية النوعية .

٥ - لم يؤخذ فى الاعتبار العوامل الخاصة بكل سلعة او مجموعة سلعية والتى تؤثر فى حجم الاستهلاك فمن الجائز استخدام هذه المعادلة فى كل من الريف والحضر الا انه يصعب استخدامها لجميع السلع الاستهلاكية غذائية او غير غذائية .

٦ - افتراض ثبات المرونه خلال فترة التنبؤ يفرض ضمنا ثبات هيكل الاسعار النسبية ، هذا بالاضافة الى ان هذه المرونه قد استخرجت على اساس سنة الاساس .

لذلك فان الاسلوب السابق يمكن اعتبارة وسيلة لقياس الاتجاه العام للاستهلاك الكمى يعقبه سلسلة من التنبؤات التى تختص بكل سلعة على حده والفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة حتى يمكن دراسة العوامل المختلفة التى قد تؤثر على النمو الاستهلاكى الخاص بكل .

ويمكن تقسيم أشكال التنبؤ بالاستهلاك طبقا لـ :

١ - موضوع التنبؤ بالاستهلاك اى التنبؤ لكل الاستهلاك على المستوى القومى او على مستوى مجموعات سلعية او على مستوى السلع المختلفة كل على حدة .

٢ - ذاتيه التنبؤ بالاستهلاك وتعنى بها التنبؤ بالاستهلاك لمجموع السكان ، وللفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلة (الاسر المختلفة) .

٣ - اقليمية التنبؤ بالاستهلاك بمعنى اجرائه للبلد فى مجموعة (ريف وحضر) ولسكان الاقاليم - من جهة نظر التخطيط الاقليمى - المختلفة (ريف وحضر) .

خلاصة القول ان جودة تخطيط الاستهلاك تتوقف اساسا على جودة الدراسات التى تتم ومدى

(١) انتقال السكان من الريف الى الحضر يؤثر على الأذواق الاستهلاكية ، ونود أن نذكر هنا ان نسبة سكان الريف الى الحضر فى تقارب مستمر وبالتالى فاى تنبؤ خاصة اذا كان يتسم بطول الاجل فلابد ان يؤخذ ذلك فى الاعتبار .

تفصيلها وشمولها على ان تتم هذه الدراسات التنبؤية على كافة المستويات الاقليمية والقومية والدخلية والاجتماعية والتركيب العمرى للسكان واحتياجاتهم العيارية من المواد الغذائية على الاقل- للحفاظ على توازنهم الغذائى من ناحية وقوتهم البشرية كمصدر اساسى لعملية التنمية بجانب كونهم هدف من اهداف التنمية • وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى اهمية تقدير الاحتياجات الفردية الى سعرات حرارية[1] وتلك المتحصل عليها فعلا عن طريق الغذاء اليومى للفرد •

ويلاحظ على الدراسات الخاصة بهذه النقطة انها جميعا اتفقت بخصوص حصول المواطن المصرى على احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية الا ان هيكل الغذا المحتوى على هذه الكمية من السعرات فى حالة اختلال فالجانب الاكبر من الطاقة من الطاقة المتولدة من الغذاء مصدرها الاساسى مجموعة الحبوب والنشويات — وقد سبق بيان اهمية هذه المجموعة — فهى توفر مايقارب ٦٧ر٥ % من اجمالى السعرات اليومية طبقا لتقديرات ميزانية الاسرة بحث عام ٨١/٨٢[2] بينما مجموعة اللحوم والدواجن والاسماك والبيض والالبان ومنتجاتها بما فيها السمن البلدى

---

(١) هناك مجموعة الدراسات تتعلق بهذه النقطة على سبيل المثال دراسات كل من د • محمد سمير مصطفى عن استهلاك الغذا فى مصر ، وعايدة الاصفهانى فى حساب الحد الادنى التكلفة الغذاء اليومى معهد التخطيط القومى ١٩٨١ مذكرات خارجية ارقام ١٢٩٩ ، ١٢٨٩ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١) التنمية الزراعية فى مصر نظرة مستقبلية • الجزء الثانى سبتمبر ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط شبعة الاستهلاك — مستوى المعيشة وعلاقته بتقديرات الاستهلاك فى الخطة الخمسية ٧٩/١٩٨٣ ومابعدها • بحث الغذاء فى مصر السابق الاشارة اليه •

(٢) الانفاق الاستهلاكى العائلى من خلال سنوات الخطة متابعة عام ٨٠/٨١ مقارنا بعام ٨١/٨٢ جدول رقم (٣) ص ١٠

لا يتأتى منها سوى مايقارب ٨٪ من اجمالى السعرات الحرارية[1] وهذا يعنى ان المواطن المصرى يعتمد اساسا فى نمط غذائية على مايمكن تسميته بالمواد المليئة للمعدة فهو فى حالة جوع مستمر ينعكس صحيا فيما يسمى سوء التغذية .

---

(١) فى الجدول رقم ٩٠١ الخاص بالسعرات الحرارية اليومية فى بحث الغذاء السابق الاشارة اليه مثلت مجموعة اللحم والدواجن والاسماك مايوزاى ٥٪ من السعرات الحرارية فى الحضر اما فى الريف فتقترب من ٣ هذا بالاضافة الى ان هذه الدراسة انتهت الى أن متوسط السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد فى الحضر ٢٧٩٨ر٢ ٣٦٥ر٣ اما الريف فتساوى ٦٥٤ر٢ ٢٤٤ر٣ وتعتبر هذه الدراسة متميزة خاصة ان التسجيل بالنسبة للارقام الاخيرة عن متوسط شهر البحث فقد تكون المشتريات بالصدفة اكثر او تناسب مع مناسبه معينة اما الارقام الاولى فهى عن ليلة (يوم الخميس - اختير عشوائيا) وقد اثبتت الدراسة ان حوالى ٨ ر١٧٪ من اجمالى الاسر المبحوثه فى الحضر تحصل على سعرات حرارية اقل من المستوى المفروض اما الريف فالنسبة تساوى ٤ر١٦٪

خاتمـــــة

بعد التعرض لطرق التنبؤ بالاستهلاك العائلى والدراسات التى تمت فى هذا الصـــدد من جانب وزارة التخطيط يمكن الخروج بعدة نتائج بخصوص تقديرات الاستهلاك :

١ـ الاعتماد على بيانات ميزانية الاسرة لما تتمتع به من درجة من التفصيل فى تقسيم الجمهورية الى ريف وحضر وشرائح دخلية مختلفه. لذلك يجب الاهتمام بمثل هذه البحوث بحيث تكون ميزاتها متقاربة حتى يمكنها عكس أنماط الاستهلاك بصورة أكثر واقعية وزيـــادة لدرجة تفصيلها بحيث تشمل شرائح اجتماعية مختلفه.

ـ الاهتمام بأسلوب سحب العينه حتى يمكن تلافى الاخطاء الخاصه بالمعاينه والثقـــه بدرجة ما فى نتائج تعميمها على مستوى الجمهورية.

ـ الاهتمام بسرعة ظهور نتائج البحوث حتى تكون معينا جيدا فى الدراسات التخطيطية وتوفير المعلومات الخاصه بها حتى يستفيد منها جهاز التخطيط فى اجراء حساباتـــه المستقبلية عن الاستهلاك وتخطيطـــه.

٢ـ تحديد وتوضيح أكثر للمفاهيم حيث لوحظ عدم اتفاق فى مفهوم المجموعات السلعيـــــة (الخضـــر والفاكهه) (١)

٣ـ الاهتمام بطرق التنبؤ المعيارية لما لها من أهمية فى المحاولات التدريجية لتغيـــــير هيكل الاستهلاك الحالى.

٤ـ محاولة بناء نموذج للتنبؤ يأخذ فى اعتباره مجموعه العوامل المؤثره على الاستهلاك.

---

(١) تقديرات الاستهلاك من بيانات التدفقات السلعيه وميزانية الاسرة.
الانفاق الاستهلاكى العائلى من خلال سنوات الخطه ـ مرجع سالف الذكر.